الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية

الضربات الوقائية

أ/ نَيغرة زهرة

أضحت استراتيجية الردع التي حافظت على السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي- خلال فترة الحرب الباردة، حتى كانت الأراضي الأمريكية الآمنة لا يجرؤ أحد على مهاجمتها، لأنه يضع في اعتباره ما سيلقاه من رد انتقامي كاسح يفوق بكثير حجم ما حققه من دمار- عديمة الفائدة بعد هجوم 11 سبتمبر 2001، ذلك أن مرتكب الهجمات لم يكترث بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية الانتقامية، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي بوش في خطابه في 2002/06/01 أمام حفل تخرج الدفع 908 من ضباط الكلية الحربية في (ويست بوينت)، حيث قال: «إن الردع لا يفعل شيئا ضد خلايا إرهابية غير مرئية تعمل كالأشباح، ليس لها وطن محدد، ولا مواطن مسؤولة عن حمايتها»[1].

وإن كان الردع والاحتواء - وهما أهم سلاحين تقليديين استخدما للمحافظة على السلام بين الدول واستقرار العلاقات الدولية - أصبحا لا يجديان نفعا في تأمين أهداف الأمن القومي الأمريكي، طبقا لرؤية إدارة بوش، فما الذي ينبغي فعله؟

أجاب الرئيس بوش في خطابه المذكور أعلاه على هذا السؤال، بأنه لا بديل عن الضربات الوقائية، بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي إلى مبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لا سيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، فما الضربات الوقائية إذن؟

في الولايات المتحدة الأمريكية يحدد مفهوم الضربات الوقائية، بأنه ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد وتحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الآخرون، قبل أن يتمكنوا من استخدامها.

ويصف الأمريكيون أيضا هذا المفهوم بالحرب الذي يبشر بها هذا التعبير بأنها

دفاع وقائي أو ردع متمدد، لكن خصومه يقولون إنه مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج الحربية.

وتقول كوندليزا رايس في تعريفها لهذا المفهوم: «الاستراتيجية الجديدة هي استباق فعل التدمير الذي يمكن أن يقوم به عدو ضدك من خصم لك، وأن هناك أوقاتا لا تستطيع فيها الانتصار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد».

وفي موسوعة نيوستاندرد الأمريكية يحال التعبير إلى حق امتلاك الأراضي بوضع اليد في التاريخ الأمريكي، وهو ما يرد أيضا في قاموس المواد لمينز بعلبكي، حيث يعني حق الشفعة أي حق الأولوية في الشراء أو الاستيلاء على شيء، واحتلاله قبل الآخرين[2].

التطور التاريخي: متى صيغت هذه النظرية:

لم يكن ظهور مفهوم الضربات الوقائية أو الحرب الوقائية، ومرادفاتها العديدة في السياسة الدولية، بل يرجعه البعض إلى الإمبراطورية الرومانية التي دامت حوالي أربعة قرون، حيث استطاعت أن تحافظ على سلامة وجودها بفضل الحروب الوقائية التي كانت تشنها بوجه الخصوص على أي دولة تشكل خطرا عليها. إلا أن هذه النظرية كانت شبه غائبة بين الدول العظمى إبان القرن المنصرم والحرب الباردة، فلم يتم توجيه أي ضربة عسكرية لأي معسكر من قبل المعسكر الآخر، إلا أن هذه النظرية كانت وما زالت الخيار الاستراتيجي الدائم في فصول السياسة الإسرائيلية، كما تعود إلى منتصف القرن الماضي، حيث يعتقد أصحاب هذا التوجه أن الهجوم الياباني على ميناء "بيرهاربر" نفعا في تأمين أهداف الأمن القومي الأمريكي، طبقا لرؤية إدارة الرئيس بوش، فما الذي يبقى فعله؟ أجاب الرئيس بوش في خطابه المذكور أعلاه على هذا السؤال، بأن لا بديل على الضربات الوقائية، بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي وإلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لا سيما إذا تمكنت هذه المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية. فما هي الضربات الوقائية؟

1 – **تعريف الضربات الوقائية:** «الضربات الوقائية هي العمليات العسكرية السريعة أو التكتيكية التي تنفذ بهدف إجهاض أي قوة عسكرية لأي دولة معادية، ثم يأتي بعدها اجتياح عسكري، وتتمثل الضربات الوقائية في الهجمات الجوية أو البحرية أو الصاروخية أو البرية الصاروخية».

التعريف العسكري:

وحول مفهوم الإدارة الأمريكية للضربات الوقائية، قال الرئيس بوش في خطابه: «علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، أن نزعزع خططه، علينا أن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر، إن الطريق الوحيد الذي يضمن لنا السلامة في هذا العالم الذي أقحمنا فيه هو

طريق الفعل، وهذه الأمة التي أنا قائدها تعرف كيف تفعل، أضاف بوش، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكشف خلايا الإرهاب في دولة أو أكثر، وعليها أيضا أن تواجه الأنظمة التي ترعى الإرهاب». وهذا يعني أن الرئيس بوش قد أعلن ومن طرف واحد، انتهاج سياسة "الضربة الوقائية الأولى" ضد الإرهاب والإرهابيين والدول التي تأويهم في المكان والزمان اللذين تختارهما الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كانت هناك نوايا إرهابية فعلا، أم هو مجرد توجس ومخاوف قد لا يكون لها أساس من الصحة، وهو ما يفسر قول بوش: «لو أننا انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن ننفذ فسوف ننتظر طويلا»[3].

في الولايات المتحدة الأمريكية يحدد مفهوم الضربات الوقائية، بأنه ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد وتحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الآخرون، قبل أن يتمكنوا من استخدامها.

ويصف الأمريكيون أيضا هذا المفهوم بالحرب الذي يبشر بها هذا التعبير بأنها دفاع وقائي أو ردع متمدد، لكن خصومه يقولون إنه مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج الحربية.

وتقول كوندليزا رايس في تعريفها لهذا المفهوم «الاستراتيجية الجديدة هي استباق فعل التدمير الذي يمكن أن يقوم به عدو ضدك من خصم لك، وأن هناك أوقاتا لا تستطيع فيها الانتصار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد».

وفي موسوعة نيوستاندرد الأمريكية يحال التعبير إلى حق امتلاك الأراضي بوضع اليد في التاريخ الأمريكي، وهو ما يرد أيضا في قاموس المواد لمينز بعلبكي، حيث يعني حق الشفعة أي حق الأولوية في الشراء أو الاستيلاء على شيء، واحتلاله قبل الآخرين[4].

التطور التاريخي متى صيغت هذه النظرية:

لم يكن ظهور مفهوم الضربات الوقائية أو الحرب الوقائية، ومرادفاتها العديدة في السياسة الدولية، بل يرجعه البعض إلى الإمبراطورية الرومانية التي دامت حوالي أربعة قرون، حيث استطاعت أن تحافظ على سلامة وجودها بفضل الحروب الوقائية التي كانت تشنها بوجه الخصوص على أي دولة تشكل خطرا عليها. إلا أن هذه النظرية كانت شبه غائبة بين الدول العظمى إبان القرن المنصرم والحرب الباردة، فلم يتم توجيه أي ضربة عسكرية لأي معسكر من قبل المعسكر الآخر، إلا أن هذه النظرية كانت وما زالت الخيار الاستراتيجي الدائم في فصول السياسة الإسرائيلية، كما تعود إلى منتصف القرن الماضي، حيث يعتقد أصحاب هذا التوجه أن الهجوم الياباني على ميناء "بيرهاربر" عام 1941 يدخل في نطاق

الضربة الاستباقية التي سعت من خلالها اليابان لتحجيم القوة الأمريكية في عصب الحياة الاقتصادية التي كانت تنتعش من خلال هذا الميناء الحيوي. ويرى آخرون أن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 كان بمثابة حرب استباقية أو ضربة وقائية لصالح فرنسا وبريطانيا التي رأت في تأمين القناة تهديدا مباشرا لأمنها ومصالحها، وسيتوجب ضربة وقائية استباقية لإعادة الأمور إلى نصابها دون سابق إنذار لذلك، فيما زعمت إسرائيل أن ضربة استباقية لمنع مصر من استيعاب صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها عام 1954 حتى لا تشكل تهديدا ضدها، والعدوان الإسرائيلي على دول عربية في جوان 1967 فسر استراتيجيا بأنه ضربة وقائية لإجهاض المخططات العربية في إنهاء وجود الدولة العبرية.

في عام 2001 أطلق برنامج الأمن العالمي الذي أنشئ ضمن مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، حيث ركزت مجموعتان من الدراسات والأبحاث على السبل الكفيلة بتحقيق ضمانات ضد التهديد عبر الحدود الذي أكد عليه قرار الرئيس الأمريكي منذ ما قبل دخوله البيت الأبيض.

وضعت هذه الدراسات ما سمي بالاستراتيجية الجديدة التي لم يسمع عنها إلا بعد اندلاع ما يسمى بالحرب على الإرهاب، رغم أن هذه الدراسات أنجزت قبل أحداث سبتمبر 2001، وأسندت أهداف هذه الاستراتيجية بشكل رئيس إلى ما جاء في تقرير "جورج تينت" رئيس المخابرات السابق لسنة 2000، حيث جدد بشكل رئيس مصادر الخطر ضد أمريكا، الذي مثله مفهوم الإرهاب، فالدراسات حددت مصادر الخطر ضد أمريكا بالإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تراجع دعم الحلفاء، وتطور القدرات القتالية لدى دول كثيرة، ومنها ما تطمح لدخول النادي النووي. فهذه الاستراتيجية ليست جديدة، بل هي قديمة أعيد صياغتها.

ففي 10 جوان 2002 قالت صحيفة واشنطن بوست إن الإدارة الأمريكية (الرئيس بوش) تضع سياسة عسكرية رسمية تتبنى مبدأ الضربات الوقائية ضد من تصفهم بالإرهابيين والدول المعادية لواشنطن، التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل، ونقلت الصحيفة عن مسؤولين بارزين في الإدارة قولهم: «إن المبدأ الاستراتيجي الجديد يبعد كثيرا عن سياسة حقبة الحرب الباردة التي قامت على الردع والاحتواء، وسيكون جزءًا من أول استراتيجية للأمن القومي تصفها إدارة بوش التي من المتوقع أن تنشر تفاصيلها وثيقة خلال الخريف المقبل»[5].

وقال أحد المسؤولين في تصريحاته للصحيفة إن الوثيقة الرسمية ستضيف ولأول مرة تعبيرات الوقائي والتدخل الدفاعي

كخيارات رسمية لضرب دول معادية أو جماعات عازمة على استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

ونقلت الصحيفة أيضا عن مسؤولين يضعون الخطوط الرئيسة للاستراتيجية الجديدة قولهم: «إن الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت إلى الذهاب إلى أبعد من الردع بعد هجمات 11 سبتمبر، نظرا للمخاطر التي تشكلها الجماعات الإرهابية والدول المعادية التي تقودها»[6].

وكان الرئيس بوش قد طرح فكرة الضربة الوقائية أمام البرلمان الألماني في ماي 2001، ثم تحدث عنها بشكل موسع عندما تكلم عن التوجه الاستراتيجي الأمريكي، في الخطاب الذي ألقاه بالأكاديمية العسكرية أول شهر جوان 2001، عندما قال «إن قادة المستقبل العسكريين الأمريكيين يجب أن يكونوا مستعدين لتوجيه ضربات وقائية في الحرب على الإرهاب، وللتعامل مع تحذيرات غير مسبوقة من إمكانية حدوث هجمات كيماوية أو بيولوجية أو نووية من الإرهابيين والطغاة».

وشهد البنتاغون في شهر جوان 2002 مناقشات مطولة حول مبدإ جديد للسياسة الخارجية واستراتيجية الولايات المتحدة في العالم تبنى على تصور أن العدو الجديد هو الإرهاب الذي ضرب أمريكا في سبتمبر 2001، بديلا عن العدو القديم الاتحاد السوفييتي، والذي بنيت السياسة الخارجية طوال سنوات الصراع والمواجهة معه.

أما المبدأ الجديد الذي تم مناقشته داخل الهياكل السياسية الأمريكية، فيقوم على ضرب العدو الجديد بما يسمى الضربات الوقائية والتدخل الدفاعي، ولما كان العدو وهو الإرهاب ليس دولا أو كيانات قائمة على أرض لها عنوان معروف، فهو يوسع من دائرة الأهداف التي يرمي إلى توجيه ضرباته الوقائية وتدخله الدفاعي ضدها، لتشمل ما يقرر أنه دولة ترعى الإرهاب وتحوز أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية، وهو بذلك لا يضع على الجانب الآخر من خط المواجهة الذي يريد أن يقيمه أطرافا معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ولم يحدث أن قامت بأعمال إرهابية ضدها، أو حتى تربطها أي صلة بالمنظمات الإرهابية التي هاجمت نيويورك وواشنطن، ولكنه يدرج على هذا الجانب من خط المواجهة كل ما يقدر أنهم – يمكن – أن يشكلوا مستقبلا تهديدا للأمن القومي الأمريكي، الذي سوف تستهدفهم كما يسميه بالضربات الوقائية، أي أن تتم قبل أن يكون قد حدث من جانبهم تهديد فعلي للأمن الأمريكي.

وفي جوان 2002 أقر الكونغرس هذه الاستراتيجية، التي يرمي بها تأمين تغطية مسبقة لأي عملية عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة تأمين وقاية مسبقة للمصالح الأمريكية وعدم

تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لخطر وقوع هجمات مماثلة التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 الماضي.

2 – **ما الذي حمل أمريكا على اتخاذ تلك الاستراتيجية الجديدة؟:** منذ انتهاء الحرب الباردة سادت توقعات كثيرة بأن يدخل الأمن سباق العولمة، بعد العولمة الاقتصادية والتقنية، والعولمة في بعدها العسكري والسياسي، وسبب هذا الاعتقاد أنه لا يوجد نظام اقتصادي محلي وعالمي يمكن أن يعمل دون حماية قوة عسكرية وقوة سياسية تقوده، ومناخ آمن، لذا فإن طرح العنصر الأمني أو ما يعرف بالضربات الوقائية أصبح ضرورة ليكتمل مشروع العولمة مع الأدوات الأخرى، السياسية والعسكرية والتكنولوجية والمعلوماتية، الاقتصادية والاتصالات.

وجاءت 11 سبتمبر واحتشدت جميع الدول تقريبا في العالم لمساندة أمريكا، ولكن بتراجع التأييد الدولي بعد أن خفت الدعوات للانتقام الذي قادته هذه الأخيرة ضد ما أسمته بالإرهاب، وحيث أفرزت الحرب ضد الإرهاب في مرحلتها الأولى آثارا سياسية خطيرة، انعكست على جانبي هذه الحرب، سواء كانت في الجانب الأمريكي أم في الجانب الدولي المقابل، ويبدو واضحا أن الأمريكيين لم يحققوا الشيء الكبير الذي شمله إعلانهم ضد الحرب، فلا هم استطاعوا القضاء على تنظيم القاعدة، ولا هو استطاعوا فرض الاستقرار في القلب الآسيوي الذي كان في الثمانينات ساحة صراع بينهم وبين السوفييت على أفغانستان.

ولذا، سعى الرئيس بوش بإطلاق ما أسماه سياسة جديدة واستراتيجية عسكرية، تستند إلى تحرك عسكري وقائي، بهدف منع أي تهديد بالإرهاب، أو تدمير الدول الأعداء لأمريكا وسياستها.

وفي حملة دعائية كبيرة لإعادة التركيز على الحرب الأمريكية ضد العراق، والدول التي أسمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالمارقة، تم التسويق لهذه الاستراتيجية الجديدة التي نسبت إلى جورج بوش الأمريكي (مبدأ بوش)، الذي أشار في أكثر من مرة إلى أنه يريد وضع نظام أمني جديد يتناسب مع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وعالمها الجديد بمتغيراته التي تفرض وجود من يهدد الأمة الأمريكية "كما يقول بوش".

- **محتوى هذه النظرية:**

إذا كان مبدأ ترومان هو مبدأ دفاعي، فإن مبدأ بوش هو سلوك هجومي في الأساس، حيث أوضح في 10 جوان 2001 أنه من الضروري الأخذ باستراتيجية الضربات الوقائية، على اعتبار أن عنصري الاحتواء والردع اللذين قادا سياسة أمريكا الخارجية، منذ أن طرحا في مبدإ ترومان عام

1947 لم يعودا كافيين، هذه الاستراتيجية الجديدة تقوم على أساس قاعدتين:

أ – القاعدة الأولى: أنها تعتمد على الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود، وهو ما أوضحه "دونالد رامسفيلد" لوزراء دفاع الناتو واجتماعهم ببروكسل في 6 جوان 2001، حيث قال إن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية، أو ضد الدول التي تمتلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية[7].

هذا يعني أن الضربات الوقائية الأمريكية توجه لمجرد شك الدوائر الأمريكية المعنية بوجود خطر دون انتظار لتثبت أو دليل قاطع.

ب – القاعدة الثانية: توضح ميشيل فلورنوي الخبيرة سابقا في علم انتشار الأسلحة النووية بوزارة الدفاع الأمريكية بقولها: «إن الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت تريد أن تكون ضرباتها الوقائية فعالة، فإنها يجب أن توجهها قبل نشوب الأزمة المعنية حتى تدمر مخزون العدو من الأسلحة والحيلولة دون تمكينه من استخدامها، وربما تكون الضربات الموجهة ضد أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العدو هي الخيار الأفضل والوحيد لتفادي وقوع هجوم كارثي على الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا قد تكون الأسلحة التقليدية غير مناسبة وغير ملائمة للوصول إلى أسلحة العدو في مخابئها، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى استخدام أسلحة نووية»[8].

أكد على هذا المبدإ مدير وكالة تخفيض المخاطر بوزارة الدفاع الأمريكية (سابقا) التي تأسست سنة 1998 "ستيفن يونجر" بقوله: «نحن نريد أن نستخدم أقل قدر من القوة لتحقيق الهدف المطلوب، إذا كان ذلك ممكنا أصلا عن طريق الأسلحة التقليدية، ولا نرغب في بلوغ الحاجز النووي، إلا في حالة طوارئ قوية قصوى، ومن هناك بعض المخابئ ذات القوة الاستثنائية، مما يجعل استخدام أسلحة ذات إشعاع نووي أمرًا لا بد منه»[9].

أعلنت الإدارة الأمريكية أن هذا المبدأ الاستراتيجي يتضمن بدائل وخيارات أخرى غير عسكرية، مثل الضغوط السياسية والاقتصادية، وإسقاط أنظمة الحكم بأساليب مخابراتية، ومصادرة الأموال، والاعتقالات. إلا أن "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي (فترة بوش الابن) قد شدّد على اعتبار هام وهو «أن القوة العسكرية إذا استخدمت ينبغي أن تكون حاسمة»، مبرزًا النموذج الإسرائيلي في ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1988، كمثال يحتذى به في الضربات الوقائية، وهو ما يعني أن الحسم الذي يؤكد عليه "باول" لا يستبعد الخيار النووي، باعتباره أكثر الأدوات العسكرية حسما في مثل هذه

العمليات الهجومية، إلا أنه لم يشر للكيفية التي ستحمل بها الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحسم العسكري، فيما يمكن أن تتعرض له مصالحها الحيوية وقواتها المنتشرة على كل الساحة العالمية من ردود أفعال نتيجة لجوئها إلى الحسم العسكري.

كما توضح تفاصيل الحرب الاستباقية الموضحة في استراتيجية الأمن القومي أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتردد في العمل بمفردها إذا لزم الأمر ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، بشن حرب استباقية ضد الإرهابيين، ومنعهم من إلحاق أضرار لشعبها وبلدها. في نفس الوقت الذي تؤكد فيه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على ما كفله القانون الدولي من حق الدول في العمل ضد خطر هجمات وشيكة، فإنها تقترح إعادة النظر في تفسير كلمة "وشيكة" بسبب الطبيعة الثورية للعدو الإرهابي.

وتمضي الوثيقة قائلة: «ينبغي أن يكيف مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات وأهداف أعداء اليوم، فكلّما كان التهديد أكبر كلّما ازدادت مخاطره السلبية، وأصبح من الضروري اتخاذ عمل بالاعتماد على توقعاتنا لحماية أنفسنا، وحتى لو اكتنف الغموض زمان ومكان هجوم العدو، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم بأعمال استباقية عند الضرورة، وحتى لا يشكل العدو تهديدا وشيكا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشن الضربة الأولى ضد الإرهابيين، ومن يؤيدهم بعلم منه، أو يقدّم المساعدة»[10].

تقوم استراتيجية الضربة الوقائية على فلسفة سياسية، تفترض وجود خطر قادم من عدو مجهول، يهدد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة، كما تقوم على افتراض أن لا يكون التهديد بالضرورة حاصلا بالفعل من دولة أو منظمة سياسية، لكي تخوض هذه الحرب الوقائية، وإنما يكفي أن يتم تصوره من جانب مراكز التخطيط الاستراتيجي في البيت الأبيض، والبنتاغون للمبادرة إلى تلك الحرب، فقد أعلنت السياسة الأمريكية عن تبنيها لهذه الاستراتيجية في 20 سبتمبر 2002، والتي كشفت عنها وثيقة الأمن القومي، كما أن هذه الوثيقة بررت استخدام القوة ضد أي طرف يتصور أنه عدو حالي أو مستقبلي، أو يهدد مصالحها الاستراتيجية في العالم على المدى المنظور أو غير المنظور، إذ تقول الوثيقة إن «على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ وتظل محتفظة بقدرتها على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها، أي عدو من أعدائنا للنيل من قوتنا، سواء كان هذا العدو دولة أم غيرها، كالشبكات الإرهابية، وأن تنتزع منه القدرة على فرض إرادته علينا أو على حلفائنا، أو أصدقائنا في العالم، بل ستبقى قوتنا الكبرى التي تروع جميع خصومنا وتشل قدراتهم، سواء كانوا خصوما

بالفعل، أم خصوما محتملين، أم من أولئك الذين يسعون إلى التسابق نحو التسلح، ليصبحوا معادلين لنا، أو أقوى من قوة الولايات المتحدة الأمريكية»[11].

مشروعية الحرب الوقائية:

جاء التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد العراق، تطبيقا عمليا لمبدإ الحرب الاستباقية الذي أعلن عنه الرئيس بوش في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، ذلك المبدأ الذي كان ضمن الكثير من القضايا الهامة التي أثارتها وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

إن مفهوم الحرب الوقائية يرجع في تاريخ العلاقات الدولية إلى وقت بعيد، هذا المبدأ الذي أثار وما زال يثير الكثير من التساؤلات، غير أن إدارة الرئيس بوش ذهبت في تفسيره إلى أبعد من ذلك. فمع أن قواعد القانون الدولي تشير إلى ضرورة وجود خطر وشيك أو هجوم حال، حتى يتم تفعيل مبدإ الحرب الاستباقية (المبادرة في استخدام القوة العسكرية قبل البدء في مهاجمة العدو)، غير أن الاستراتيجية الأمريكية تشير إلى أهمية تعديل هذا المبدإ، حتى يتفق والتهديدات الجديدة التي يواجهها العالم، الأمر الذي يتطلب تتبع مصادر الخطر والقضاء عليها، قبل بدايتها، أي إجهاضها دون التقيد بشرط التيقن من تحديد زمان ومكان الهجوم.

وقد انقسم الفقه حول مشروعية هذا المبدإ إلى فريقين، أحدهما، ينادي بمشروعية الحرب الاستباقية، والثاني يؤكد على عدم مشروعية هذا التدخل العسكري، وفي هذا السياق نعرض كلا الفريقين ووجهة نظره فيما يلي:

أ – يرى الفريق الأول الذي يدعي مشروعية هذا التدخل، أن الحرب الاستباقية ما هي إلا حالة من الدفاع الشرعي عن النفس، خاصة في ظل ما تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما خلفته من أضرار مأساوية، فيشير أصحاب هذا الرأي إلى أن الدولة من حقها الطبيعي الدفاع عن النفس، والذي يتضمن الحق في اتخاذ تدابير استباقية ضد أي خطر وشيك، علما بأن القواعد والقوانين الدولية تدعم حق الدول ذات السيادة في الدفاع عن النفس وقائيا واستباقيا، لأن كل ذلك يرجع إلى سعي كثير من الدول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم هذا الحق، كما يرى هؤلاء أن هذا العمل يحول دون تكرار هجمات 11 سبتمبر، كما أنه قد يردع الدول الأخرى التي تحاول امتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو تلك التي تتعاون مع الإرهابيين، خاصة وأن هؤلاء يعتقدون أن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، أصبحا يمثلان تهديدات خطيرة للقانون الدولي، فقد كان الهدف الرئيس للقانون الدولي فيما

يتعلق باستخدام القوة مرتبطا بمواجهة التهديدات التي يمثلها الفاعلون التقليديون (الدول). كما أشاروا إلى أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة عندما قاموا بصياغته وتبنيه، كانوا يسعون لمنع حدوث كافة أنواع الصراع التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهي الظروف التي انقسمت فيها الجيوش المسلحة في عمليات عدوان واضحة وصريحة ضد دول أخرى. ونتيجة لذلك نصت المادة الثانية من الفقرة الرابعة من الميثاق على منع الدول من استخدام، أو التهديد باستخدام القوة ضد دول أخرى، كذلك المادة 51 التي تشير إلى حق الدول الأصيل في الدفاع عن النفس في حالة وقوع عدوان مسلح عليها، كما يؤكدون على أنه حتى إذا كانت نصوص الميثاق يتم فهمها بشكل مسبق في ضوء قواعد القانون الدولي التي تسمح بالدفاع عن النفس بشكل مسبق، فإن الميثاق ما زال يركز على الدول التي تستخدم القوة بطرق تقليدية، وبالتالي، فإن كلا من الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل لم يتضمنهما الميثاق، وعلى الرغم من استخدام الأسلحة الكيماوية أثناء الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لم يثبت جدواها عسكريا، كما أنه في كل الأحوال لم يتم استخدامها بشكل يؤكد فاعليتها كأداة حرب أثناء الحرب العالمية، وهنا يشير هذا الفريق إلى فكرة أو قضية الأسلحة النووية، قد تم التعامل معها في أوت 1945، وبالتالي لم يكن من الممكن الحديث عنها أو تحديد إطارها أثناء مباحثات صياغة الميثاق سنة 1945[12].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإرهاب، على الرغم من أنه ليس ظاهرة حديثة، إلا أنه لم يتم تناوله في القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بالشروع في استخدام القوة، وقبل القرن العشرين كان القانون الدولي الوضعي يتعامل مع الدول كفاعلين، وحتى المعاهدات متعددة الأطراف المتعلقة بقضايا استخدام القوة، مثل اتفاقية عصبة الأمم، واتفاقية "بريان كلوج 1928"، وكذا ميثاق الأمم المتحدة، كلها اهتمت بالدول فقط في مضمونها ومحتواها، وبالتالي فإن المشكلة في هذه الحالة تقع عند تهديد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل للدول بشكل لم يتناوله القانون الدولي من قبل، ولم يتضمنه كذلك[13].

وهكذا، فإن هذا الفريق يدعي أن الدول لها الحق وحدها في الدفاع عن نفسها بفاعلية، طبقا لقواعد القانون الدولي المتعلقة باستخدام القوة، وعليه فإنه في حالة قيام قوات ما بالعدوان فإن المعيار الأساسي الذي وضع منذ سابقة "كارولينا"، قد يكون له معنى هنا، أما فيما يتعلق بالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فسيكون الوضع مختلفا، لأن من الصعب تحديد ما إذا كانت دولة تمتلك أسلحة دمار شامل أو لا، بل وتحديد وقت استخدامه، لأنه سيمثل خطرا وشيكا، الأمر الذي يمثل صعوبة بالغة لدولة

مـا في اسـتخدام أسـاليب دفاعيـة لـدرء هذا الخطر.

وبالمثل، قد يستخدم الإرهابيون وسائل وخططا تجعل من الصعب تتبعها والتعرف عليها، إلا بعد أن تكون قد أشرفت على الانتهاء أو انتهت بالفعل، وبالتالي يمكن القول بأن استهداف وسائل أسلحة الدمار الشامل لجماعات إرهابية معروفة، قد يبدو أكثر منطقية طالما أن الهدف هو حماية وحفظ حق الدولة في الدفاع الشرعي الفعال، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الفريق يدعي أيضا أنه منذ تبني ميثاق الأمم المتحدة عام 1954، كان السلوك التقليدي للدول مغايرا بشكل كبير لنصوص الميثاق، على سبيل المثال يشير الميثاق إلى منع استخدام القوة أو التهديد بها بشكل يهدد الاستقلال السياسي للدول أو تعامل بكامل أراضيها، أو أي موقف آخر لا يتفق وأهداف الأمم المتحدة. غير أن هذه الضوابط والقيود لا يبدو تحققها في الواقع العملي، ولقد قامت الدول باستخدام القوة في مواضع مختلفة خارج هذا الإطار، ومن بين تلك الأعمال التي تمت خارج إطار التفويض من مجلس الأمن، والتي يمكن إخضاعها تحت مبدإ الدفاع الشرعي عن النفس. أشار هذا الفريق إلى التدخل الروسي في تشيكوسلوفاكيا عام 1948، والتدخل الأمريكي في جمهورية الدومينيك عام 1965 وغرانادا عام 1983، وبانما عام 1989، الخ.

وهكذا خلص هذا الفريق أن الدول كثيرا ما قامت باستخدام القوة بشكل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، وانطلاقا من تلك الانتهاكات والسوابق التاريخية سالفة الذكر، يصل أصحاب هذا الرأي إلى نتيجة هامة، وهي عدم جدوى ميثاق الأمم المتحدة، أي أن الميثاق لم يعد قادرا على ضبط سلوك الدول بشكل فعال، الأمر الذي يجعله عاجزا في أن يعكس الوضع القائم والقواعد القانونية الدولية الحالية، وبالتالي فإن ذلك يؤكد انهيار الأمم المتحدة في مواجهة كل ممارسات الدولة وأفعالها، وعليه، يدعي هذا الفريق أن مبدأ بوش في الحرب الاستباقية، لا يمثل خرقا لقواعد القانون الدولي، حيث إن الميثاق أصبح لا يعكس ممارسات الدول.

ب – وعلى الجانب الآخر، يرى الفريق الثاني أن الحرب الاستباقية تعتبر عملا غير مشروع، وذلك استنادا إلى عدة حجج، فيرى هذا الفريق أن مبدأ بوش يسعى إلى إضفاء مرونة (عدم التمسك الجاد) على المقومات التقليدية المرتبطة بشرط الضرورة، حيث إن إدارة بوش تشير إلى ضرورة اتساع مفهوم الحرب الاستباقية، ليشمل الهجمات الوقائية، حتى في غياب حالة الخط الوشيك، ذلك المبدأ – التدخل الوقائي – الذي يعد أمرا أقل قبولا في القانون الدولي، ولقد اتضح للإدارة الأمريكية من خلال ما أشارت إليه وثيقة الأمن القومي (2002) التي أفادت بأنه: «يجب علينا أن نوائم مفهوم

الخطر الوشيك، وتعديله، لكي يتفق والقرارات، والأهداف التي يواجهها العالم الآن من جراء المخاطر الجديدة، فكلما زاد الخطر، كلما زادت المخاطرة في عدم المواجهة وعدم الفعالية، وأصبحت الحال أكثر إلحاحًا لاتخاذ مبادرة للدفاع عن أنفسنا، حتى وإن ظل هناك عدم يقين فيما يتعلق بزمان ومكان هجوم العدو»[14].

بمعنى آخر، فإن الإدارة الأمريكية تؤكد أن سبب التهديد الجديد الذي شكله الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فإن شرط الضرورة قد لا يبدو ذا قيمة أو فائدة، فمع قيام حالة "التهديد الوشيك" لاستخدام أسلحة الدمار الشامل قد يكون استخدام الضربات الوقائية غير ذي فائدة، لأنها ستكون متأخرة جدا.

وفي هذا الصدد يرى الفريق الثاني أن القانون الدولي يتطلب قدرا من اليقين على أنه قد لا يتطلب ذلك فيما يتعلق ببعض الزمان والمكان، أي إذا كان الهجوم وشيكا فإن ذلك لا يعني أنه من الممكن بشكل كبير أن يحدث هجوم.

كما يرى هذا الفريق أيضا أن حالة الدفاع الشرعي غير متحققة في هذا المفهوم (الحرب الاستباقية)، خاصة إذا نظرنا إلى حقيقة الأمر القائلة بأن الحق – فردي أو جماعي – في الدفاع الشرعي يمكن تبريره أو الاستناد إليه فقط إذا وقع هجوم مسلح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللاحقة لاحتواء الأزمة واستعادة السلم والأمن الدوليين، ومن ناحية أخرى يضيف هذا الفريق أنه – من الناحية القانونية - هناك صعوبة بالغة في إضفاء مرونة على مقومات تحقيق شرط الضرورة الذي أوجدته سابقة "كارولينا". ويتساءل هؤلاء عن مدى إمكانية وضع قيود لاستخدام الحرب الاستباقية في حال غياب شرط الخطر الوشيك، فبالنسبة لأسلحة الدمار الشامل، فهم يرون أن الإقرار بمجرد امتلاكها – إذا اعتبر سبب – فإن ذلك قد يثير مشاكل كثيرة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الوضع الحالي في النظام الدولي أي أنه من الممكن للهند مثلا أن تستخدم القوة ضد باكستان استنادا إلى هذا الشرط، والعكس صحيح، وغيرهما من الدول الأخرى التي قد تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا... الخ، الأمر الذي يهدد بخطر داهم وعدم الاستقرار.

من هذا المنطلق، يرى هذا الفريق عدم مشروعية مبدإ بوش في استخدام الحرب الاستباقية، لأنه يعمل على إرخاء القيود التي فرضها شرط الضرورة، وذلك لأن التدخل العسكري استباقيا يتطلب ضرورة وجود خطر وشيك أو هجوم فعلي، كما أن هذا المبدأ يتضمن مفهوم الحرب الوقائية التي لا يقبلها القانون الدولي بشكل تام، هذا بالإضافة إلى غياب شرط الدفاع عن النفس، وأخيرا فإن هذا المبدأ لا يتفق وميثاق الأمم

المتحدة، أي المادة 51 والمادة 2 من الفقرة 4[15].

الأساس القانوني للضربات الوقائية:

من الناحية النظرية والعلمية، يبدو أن الحرب الاستباقية لها مكانها في مجال القانون الدولي، وإن كانت حدودها غير واضحة المعالم، أما الأساس القانوني الذي يمكن الاستناد إليه، فيرجع إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فالمادة 39 تنص على أن مجلس الأمن له سلطة تحديد توافر، ليس فقط حالات خرق السلم وأعمال العدوان التي وقعت بالفعل، بل أيضا في تحديد التهديدات لحالة السلم، وتنص المادة 42 أن مجلس الأمن له الحق في اتخاذ تدابير بحرية أو بقوة – كما تراه الضرورة – لاستعادة السلم والأمن الدوليين، تلك السلطات تبرر بوضوح الإطار العام الذي يشمل احتمال الحرب الاستباقية، وبالتالي فإن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الحرب ضد العراق، أو أي دولة أخرى، طالما أنه في إطار تفويض من الأمم المتحدة، أي مجلس الأمن، قد يبدو متوافقا مع القانون الدولي، غير أن استخدام هذه الحرب من قبل دولة، أو مجموعة الدول دون ذلك التفويض المسبق من مجلس الأمن، قد يبدو أقل وضوحا، إلا أنه يمكننا القول إن ذلك قد يكون محتملا، إذا تم تفسير المادة 51 تفسيرا واسعا، وليس تفسيرًا ضيق النطاق، حتى تكون هناك إمكانية استخدام القوة للدفاع الشرعي عن النفس، كما هو مسموح به في القانون الدولي التقليدي، وكما هو مسموح به في القانون الدولي التقليدي. وكما هو معروف، فإن تفسير هذه المادة يظل أمرًا مثيرًا للجدل، ولكن بالنظر للمادة نفسها يمكن القول بأنها لا تحول دون قيام الحرب الاستباقية، ضد دولة ما ذات سيادة، غير أن مشروعية هذا العمل، تتطلب تحقيق شرطي الضرورة والتناسب، وإذا ظلت قواعد القانون الدولي التي تحكم هذه الحرب الاستباقية فاعلة، فإن الصعوبة الأساسية ستظل قائمة حول مدى إمكانية تحديد الحالات التي ينطبق عليها شرط الضرورة.

يعتمد معظم المحللين أنه في حالة امتلاك دولة لأسلحة فتاكة، خاصة إذا كانت لديها الرغبة في استخدام تلك الأسلحة، سواء بشكل مباشر، أم من خلال طرق أخرى، فإن الحق في الدفاع الشرعي، والمبادرة باستخدام القوة يبدو أمرًا ضروريا للمحافظة على البقاء، مما جعل الكثير من المحللين يؤكدون أن القانون الدولي يجب - إن لم يكن قد قام بذلك فعلا – أن يسمح بالحرب الاستباقية، ومع ذلك فإن دولا عديدة ومحللين آخرين أصبحوا مترددين في إقرار مشروعية هذه الحرب، حتى في تلك الحالات المشار إليها، لأنهم يرون أن تلك التبريرات يمكن أن يساء استخدامها. هذا ما يتضح من خلال موقف المجتمع الدولي من قيام

إسرائيل عام 1981 بتدمير المفاعل النووي العراقي (أوسيراك)، واعتبر عملا عدوانيا أكثر منه حالة للدفاع الشرعي، وحتى هذا الوقت لم يحدد القانون الدولي ماهية الشروط التي ينبغي توافرها في أي حالة من حالات الحرب الاستباقية، مما يجعلها تتفق وشرط الضرورة اللازمة لأي استخدام شرعي للقوة.

مخاطر هذه الاستراتيجية:

أخطر ما في هذه الاستراتيجية، أنها استبدلت مفهوم التسوية بمفهوم القوة، ومفهوم العدالة بمفهوم الحصار، وتدمير الآخر بمجرد أن يشكل خطرا قد يكون واقعا أو لا، فالإدارة الأمريكية يمكن أن تتذرع بهذه الاستراتيجية لتوجيه ضربة وقائية ضد أية دولة بحجة أنها تقوم بالتحضير لهجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أو تقوم باحتضان أو إيواء أو تمويل منظمات إرهابية لمجرد أنها مدرجة على لائحة الإرهاب التي تبنتها أمريكا. انطلاقا من هذه الاستراتيجية أصبح بمقدور الرئيس الأمريكي توجيه ضربات عسكرية ضد ما تسميه بمحور الشر، متى يحلو لها الأمر، كما يتيح الفرصة لإسرائيل أو أية دولة أخرى للمشاركة في استراتيجية الضربات الوقائية بحجة أن دولا أخرى تشكل تهديدًا على أمنها.

إن هذا المبدأ يعكس تراجعا عن إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي كانت قد استقرت في عهد الرئيس "بوش الأب" بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفييتي عام 1989، وتبلورت أكثر في عهد كلينتون، وهي اعتبار الاستقرار الإقليمي، مصلحة حيوية، ومصلحة أمن قومي للولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذا يتحقق عن طريق حل الأزمات والنزاعات الإقليمية. بينما من شأن هذا المبدإ زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتراجع حل النزاعات والأزمات، لأنه يخلق أزمات جديدة من خلال ما يسمى بالضربات الوقائية والتدخل الدفاعي، أي أن الاستقرار الإقليمي يتحول من أولوية عاجلة إلى هدف مؤجل.

لقد شكل هذا التحول الذي عبّر عنه الرئيس بوش تطورا مهما وخطيرا في آن واحد، فهو جانب يعكس حجم التغير الذي أصاب الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد هجوم 11 سبتمبر 2001، وفي جانب آخر يوضح المدى الذي باتت الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة عليه في علاقاتها الخارجية (مثل ذلك المبرر الذي اتخذته لإسقاط النظام العراقي).

ومثل هذه الأساليب التدخلية ليست أمرا جديدًا في السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية، لأنها كانت موجودة من قبل، واستخدمت في حالات شهيرة، مثل إيران زمن حكم الرئيس "مصدق" وفي الشيلي، ومناطق أخرى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والوسطى.

إن تهديد الرئيس بوش لم يقتصر على دول محور الشر (إيران، العراق وكوريا الشمالية...)، بل شمل دولاً أخرى تعارض الإرهاب ولكنها - في نظر الرئيس بوش - تتسامح مع مجابهة الكراهية التي تولد أو تقود إلى الإرهاب، وهدد "بوش" بأن هذا الوضع ينبغي أن يتغير حتما، وهو بذلك - كما أشارت واشنطن بوست نقلا عن مساعدين كبار في البيت الأبيض - بأنه يوجه انتقاداته، ليس فقط لدول ترفض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مثل سوريا، لبنان وليبيا، بل إن انتقاداته المبطنة تشمل أيضا دولاً تصنف صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل السعودية، التي يحاول اللوبي الصهيوني واليمينيون المتشددون في الإدارة الأمريكية ودوائر صنع القرار السياسي، زجها في المعركة، واتهامها بأنها المصدر الرئيس للعداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب الإسلامي الراديكالي. وحسب الرئيس "بوش"، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها أقوى دولة في العالم، وتمتلك الوسائل اللازمة، لها الحق في أن تفرض إرادتها على الآخرين، وأن تجعل من العالم كله صورة طبق الأصل منها[16].

فمنذ الإعلان عن هذه الاستراتيجية، لم يتوقف الجدل حول جدواها وضرورتها وكيفية الوصول إليها، والأخطار التي يمكن أن تنجم عنها وكيفية التعامل مع هذه الأخطار، وسواء لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في ضرباتها الوقائية إلى استخدام أسلحة تقليدية أم نووية ضد دول تمتلك – بحسب الولايات المتحدة الأمريكية – أسلحة دمار شامل، مثل إيران وكوريا الشمالية. فمما لا شك فيه أن هذه الدول ستتحسب مسبقا لمثل هذه الضربات الأمريكية، ولأنها لن تكون في موقف استراتيجي يسمح لها بالتصدي للتفوق العسكري الأمريكي ببعديه التقليدي، وفوق التقليدي، فإنها ستلجأ ومنذ اللحظة الأولى إلى الاعتماد على أسلحتها ذات الدمار الشامل في الردع والتصدي للضربات الوقائية الأمريكية، فإذا فشل مشروع الردع القائم على تهديد القوات والمصالح الأمريكية في هذه الدوائر الإقليمية، في منع الولايات المتحدة الأمريكية من توجيه ضرباتها الوقائية، فإن هذه الدول المستهدفة من قبلها ستعمد إلى نشر أسلحتها ذات الدمار الشامل، بالطريقة التي تمكنها من تحمل الضربة الأمريكية الأولى، حتى وإن كانت نووية، ناهيك عما سيتيحه هذا الإجراء الأمريكي من مبررات لتنشيط جميع المنظمات الإرهابية المعادية لأمريكا في توجيه ضربات ضد أهداف استراتيجية حيوية في العمق الأمريكي ذاته، وهو ما تتوقع الإدارة الأمريكية، وتتحسب له قبل أن توجه ضرباتها الوقائية (حالة إيران وكوريا الشمالية).

لقد حذر كثيرون في الولايات المتحدة الأمريكية، من خطورة هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الأمريكية، منهم على سبيل المثال السيناتور السابق "بيدن جوزيف" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ (سابقا) بقوله: «دستوريا، للرئيس الحق في اللجوء إلى الضربات الوقائية، لكن السؤال الصعب هو كيف يتحكم في ما إذا كانت دولة تنوي استخدام ما لديها من أسلحة بيولوجية ونووية، فالصين مثلا لديها قدرة على امتلاك هذه الأسلحة، فهل للرئيس الأمريكي الحق في شن ضربات وقائية ضدها؟ والإجابة بالطبع لا، لذلك فإن هناك خطرا من أن يتحول مبدأ الضربات الوقائية، إلى نمط في السياسة الخارجية تأخذ به دول أخرى، ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية سبقتهم في إضفاء صفة الشرعية. وعليه، فإسرائيل ستلجأ إليه لتبرير ما تسميه ضربات وقائية ضد سوريا والعراق وإيران والصين، ستجده مقبولا للتعامل ضد أي تهديد محتمل من تايوان، وهكذا، يتحول المبدأ إلى قاعدة استراتيجية ينتشر استخدامها في قارات العالم»[17].

كما أن هذا المبدأ يتجاهل المناخ الإقليمي والثقافات التقليدية والاجتماعية، وبقية الأسباب السياسية، التي يمكن أن تكون قد ساعدت على تفشي ظاهرة الإرهاب، التي تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر هي مسؤولة عنه بالدرجة الأولى، وهذا التجاهل يسمح لأي سياسة ناجحة في التعامل مع هذا التهديد والقضاء عليه، حيث تبعد فكرة صانع القرار الأمريكي تماما عن أسباب هذه الظاهرة وإزالتها، لأن تقنين مبدإ الضربات الوقائية سيدفع صانع القرار إلى اللجوء إليها فور شعوره بوجود تهديد، حتى وإن كان في حيز الاحتمالات، وبالتالي سَيُبْقي اللجوء إلى الضربات الوقائية على أسباب الإرهاب، بل وسيغذيه، ويساعد على نموه وانتشاره وليس العكس، خاصة وأن الاعتماد على مبدإ العدو المحتمل يجعل المختصين به يقيمون خططهم على افتراضات نظرية وليس على حقائق مجردة، وستكون النتيجة الحتمية، لذلك هي توسيع دائرة العدوان والخصوم، بدلا من توسيع دائرة الصداقات والتحالفات.

كان الاستراتيجيون الأمريكيون يقسمون التاريخ الأمريكي إلى ما قبل حادثة بيرل هاربر وما بعدها، وكانوا يعدونها مقدمة ليس لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في أتون الحرب العالمية الثانية، وإنما لإعادة تنظيم العالم وفق الرؤية الأمريكية على أساس المصالح والسيطرة .

وبعد تفجيرات 11 أيلول / سبتمبر 201 في مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية في مدينة واشنطن، زمن الهيمنة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا، فقد أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كليا عن القنوات السابقة،

باستثناء الولايات الأمريكية المتحدة التي وجدت في هذه الأحداث دافعا لأعمال سياستها الكونية الرامية للسيطرة على العالم، وفقا ذلك فإن الاستراتيجيين الأمريكيين أصبحوا يقسمون التاريخ إلى ما قبل هذه الأحداث وما بعدها [18]. في حين أن هذه الوقائع أدت إلى إحداث تغييرات مهمة في العلاقات الدولية، وشكلت نقطة تحول في النظام الدولي، ليس على صعيد الهيمنة التي استمرت كما كانت أمريكية، وإنما أمسى الإرهاب واحدا من الأشكال الرئيسة، إذ لم يكن الشكل الوحيد للصراع المسلح على الساحة الدولية.

وظهرت أفكاره، وإن لم تكن جديدة، وإنما كانت مطروحة، وبدأ التركيز عليها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي أواخر عام 1991، وانتهاء الحرب الباردة، وكذلك انبثاق النظام الدولي، ومن هذه الأفكار الإرهاب، وحقوق الإنسان، وأسلحة الدمار الشامل، ومكافحتها، وتطبيق الديمقراطية وغيرها، وتعاظم الجدل والنقاش حولها، وتم الربط بينها وبين أحداث 11 سبتمبر 2001، التي شكلت منعطفا مهما في العلاقات الدولية، وأضافت أبعادا جديدة على العالم حتى عبر البعض عنها بأنها '' واستفاليا الجديدة '' أسست أنماطا حديثة من التفاعلات الدولية [19].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها قد رأت واقعا أمنيا قد نشأ بعد أحداث سبتمبر 2001، أحاطها بكل جوانبها، بدأ من تلاشي الحماية التي كان يقدمها البعد الجغرافي (العزلة القارية) إلى تطوير قدرات القوى الإقليمية أمنيا، وبالأخص آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، حيث إن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية ومصيرية في هذه المناطق، علاوة على تزايد التحديات والتهديدات الناشئة في أراضي الدول الضعيفة والمناطق الخارجة عن سلطات الحكومة المركزية، وانتشار الإمكانات العسكرية والقدرات للفاعلين من غير ذوي الصفات الرسمية (الجماعات والمجموعات الإرهابية)، فضلا عن زيادة تنوع الموارد، دعم القدرة على التنبؤ بمواقع التهديد والنزاعات في ظل إمكانية انتقال التقنيات العسكرية المتطورة إلى أشخاص اعتياديين،

وأخيرا ازدياد احتمالات إنشاء الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والصواريخ الباليستية، ما أدى إلى ازدياد احتمال سوء الحسابات والمباغتة المفاجئة[20].

وفق ما تقدم، احتل مفهوم العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة تبني استراتيجية الضربة الاستباقية، قسما كبيرا من الخطاب السياسي والاستراتيجي الأمريكي، حتى أطلق الرئيس الأمريكي آنذاك بوش الابن عقيدته المتعلقة بالحرب الكبرى على الإرهاب، والتي تقوم على مبدإ أن '' من ليس معنا فهو ضدنا ... وسوف

تضرب أمريكا كل من يؤوي أو يدرب أو يمول الإرهاب كائنا ما كان ''[2].

كما تؤكد عقيدة بوش أن هناك ثلاثة أشكال من التهديد على الولايات المتحدة الأمريكية، أولها الإرهاب المنظم بوسائل علمية، والدول الضعيفة التي يتخذها الإرهاب قواعد وموانئ، والإرهاب من غير الدول والمتخطي للحدود القومية.

في سبتمبر 2002 صدر عن الإدارة الأمريكية وثيقة جديدة للأمن القومي الأمريكي، تحمل عنوان "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، وتحوي سبعة فصول تعرض رؤية أمريكية للعالم، ومصادر التهديد المنتشرة فيه، وكيفية مواجهتها، وطبقا للوثيقة يفرض واجب الدفاع عن النفس، أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه المخاطر والتهديدات قبل أن تكتمل وتأخذ صورتها النهائية، وبذلك تكون أمريكا قد اختارت فكرة الحرب الاستباقية والوقائية والإجهاض المبكر للتعامل مع التهديدات.

هذه الوثيقة التي تضمنت مبدأ الرئيس بوش، أو ما أصطلح على تسميته بعقيدة التفوق والهجوم الاستباقي الجديدة، قلبت سنوات من سياسة الأمن القومي رأسا على عقب، بل أصابت في الصميم معاهدة ''وستفاليا'' التي طالما شكلت ركيزة المنظومة الدولية الحديثة للدول القومية منذ أكثر من ثلاثمائة عام، فهذه الاتفاقية المبرمة عام 1648 جاءت لإنهاء حروب السنوات الثلاث على التسليم بقدسية السيادة القومية، وعدم التدخل في شؤون أي دولة، وهو المبدأ الأساسي في العلاقات الدولية. كما بدت العقيدة التي أعلن عنها الرئيس بوش متعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحرم التهديد بالقوة أو باستخدامها ضد الوحدة الإقليمية، أو الاستقلال السياسي لأي دولة من ناحية، ومتناقضة من جهة أخرى، مع استنتاجات اتفاقية نورنبرغ التي عدت الحرب الاستباقية جريمة حرب [21]، ومع ذلك أكد الرئيس بوش الابن أن استراتيجية أمريكا هذه بعيدة تماما عن قواعد الحرب والاتفاقيات والمعاهدات والضمانات الدولية، وكل المقررات والمواثيق وبروتوكولات الأمم المتحدة، وأغلبها في خطابه الشهير الذي ألقاه في أكاديمية "وست بونيت" العسكرية في جوان 2002، والذي قال فيه "إن قضية أمننا كانت دائما أكبر من قضية الدفاع عنه، ... نحن نحارب كما نحارب دائما من أجل السلام العادل، سلام قائم على الحرية، وسوف نحمي السلام ضد تهديدات الإرهابيين والطغاة، وسوف نحمي السلام ببناء علاقات جديدة مع القوى الكبرى، وسوف ننشر السلام بتشجيع ودعم المجتمعات الحرة والمتفتحة في كل القارات، ... إن مسؤوليتنا أمام التاريخ واضحة، وهي الرد على هذه الهجمات، وتخليص العالم من الشر، ... لقد شنت الحرب ضدنا في الخفاء وبالخديعة والقتل ...

إن هذه الأمة مسالمة، لكنها تصبح شرسة عندما تمور بالغضب، لقد بدأ الصدام معنا في زمن وظروف حددها الآخرون، لكن الأمر سوف يصل إلى نهايته بالطريقة والسياسة التي نختارها نحن ..."[22].

الهوامش:

---

[1] حسام سويلم: **الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة**، السياسة الدولية، مرجع سابق، أكتوبر 2003، ص: 291.

[2] إدريس ليكرتي: **الاستباقية بين إدارة البيت الأبيض وقداسة البابا**، ص1.

[3] نفس المرجع، ص: 292.

[4] نفس المرجع، ص: 292.

[5] مجلة العصر

[6] حسام سويلم: مرجع سابق، ص: 292.

[7] حسام سويلم: مرجع سابق، ص: 292.

[8] نفس المرجع، ص: 293.

[9] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[10] انظر وثيقة الأمن القومي الأمريكي، سبتمبر 2002، ملحق رقم (1).

[11] إدريس ليكرتي: **الاستباقية بين إدارة البيت الأبيض وقداسة البابا**، ص1.

http://www.alasr.ws/indec.CBB?method=ham-conaanl-contentid82-34/13.03.2007.

[12] هدى محمود حرب: **الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب الأمريكية على العراق**، مجلة السياسة الدولية، عدد 154، أكتوبر 2002، مرجع سابق، ص: 80-81-82.

[13] نفس المرجع، ص: 82.

[14] نفس المرجع، ص: 81.

[15] نفس المرجع، ص: 82.

[16] حسام سويلم: مرجع سابق، ص: 299.

[17] نفس المرجع، ص: 293.

[18] التقرير الإستراتيجي العربي 2002/2003، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، الهاهرة، 2003، ص 43.

[19] سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي، بغداد: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ب.ت، ص 193 -194.

[20] نفس المرجع، ص 197.

[21] نفس المرجع، ص 198.

[1] The national security of the united states amirica septembre 2002 , http : www.whithouse : gov /nsc

[22] البيت الأبيض (واشنطن) إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة عبد الوهاب القصاب، بغداد: بيت الحكمة، 2003، ص 13.